المصطلح النحويّ ومفهومه عند ابن رشد

(قراءة في كتاب "الضروري في صناعة النحو")

تاريخ الاستلام: 2013/8/27 تاريخ القبول: 2014/3/18

د. احمد محمد أبو دلو (*)
د.امجد عيسى طلافحة(**)

الملخص

تقوم هذه الدراسة على تتبع المصطلحات النحوية عند ابن رشد في كتابه "الضروري في صناعة النحو" الذي يُعد علامة فارقة في الراث النحويّ العربيّ، وتحاول تبين منهجه في اختيار المصطلح النحويّ ومفهومه. وتركز الدراسة على المصطلحات النحوية التي استعملها ابن رشد خلافاً للمعهود في الدرس النحويّ التقليديّ؛ فقد ظهر

(*) فسم اللغة العربية- كلية الآداب- جامعة اليرموك

(**) فسم اللغة العربية- كلية الآداب- جامعة اليرموك

أنه تفردّ بمجموعة من المصطلحات جاءت مفارقة لما شاع بين النحويين أو استقر في زمنه المتأخر، نسبياً، عن عصر التآليف النحوية التأسيسية.

وأظهرت الدراسة أن ابن رشد رغم تفرده في استعمال مصطلحات غير معروفة أو مألوفة، فإنه لم يقصد قصداً الى مخالفة النحاة، إذ إنه، في الأعمّ الاغلب، لا يخرج عن مصطلحاتهم ما دام ذلك لا يؤثر في صناعة النحو.

كلمات مفتاحيّة:

ابن رشد، الضروري في النحو، المصطلح النحوي، تجديد النحو، المفاهيم النحوية.

Ibn Rushd's Syntactic Terminology in his Book:
"AL-Aruriyy fi in a at Al-naw
(The Essential in the Creation of Syntax)

This study intends to study Ibn Rushd's syntactic terminology in his book "AI-aruriyy fi ina'at Al-naw" (The essential in the creation of Syntax) Which is a milestone in the heritage of Arabic Syntax. It is also trying to show the approach adopted in his choices when using the syntactic terminology and concepts.

The study highlights the terminology used by Ibn Rushd different from what is familiar in grammarians' studies, it shows clearly that Ibn Rushd, uniquely, has used a set of terminology different from what was common among grammarians, or was stable in his time, which was too late for the beginnings of syntactic studies.

Though Ibn Rushd has used –in his book- uncommon syntactic terms, the study showed that he did not intend to dissent grammarians, as it is in most of his terms, he does not come out come out on their terms, as long as it does not affect the creation of Syntax.

المصطلح لغة واصطلاحاً– مفهوم المصطلح

تتفق المعاجم العربيّة على أنّ الدلالة اللغوية لمادة " صلح "، أصل لفظ "اصطلاح" أو "مصطلح"، ضد الفساد أو خلاف الفساد؛ يقول الخليل (173 هـ) في العين: "صَلُح، الصّلاحُ: نقيض الطّلاح. ورجل صالح في نفسه ومُصلِح في أعماله وأموره، والصّلحُ: تصالُحُ القوم بينهم"[1]. وفي التهذيب لِلأزهريّ (370 هـ): "الصلح: تصالح القوم بينهم، والصلاح نقيض الفساد، وتصالح القوم واصّالحوا بمعنى واحد"[2]. وبذلك يكون معنى الاصطلاح الاتفاق[3]؛ لأن إصلاح الفساد لا يكون بغير اتفاق. وهذا هو الذي أشار إليه ابن فارس حين قال: "الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد"[4].

ويؤكّد تداول لفظ المصطلح في العلوم المختلفة أنّ الدلالة المشتركة للكلمة قوامُها أنّ المصطلح لفظ يُتَّفق على استعماله بين أصحاب التخصص دالاً على

(1) الفراهيديّ، الخليل بن أحمد، معجم العَين، تحقيق: إبراهيم السامرائيّ ومهدي المخزوميّ، دار الرشيد للنشر، العراق، ج:3، ص:117.

(2) الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1964، 243/4، وانظر: ابن منظور، محمد بن مكرم (711 هـ)، لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2003 م، مادة (صلح).

(3) انظر: الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (393 هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط2، بيروت، 1979، ص ا: 383 (مادة صلح.

(4) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، ص303.

مفهوم مشترك[5]، أو هو لفظ أو رمز يُتّفق عليه في العلوم والفنون للدلالة على أداء معنى معيّن[6].

وفي تعريفات الجرجانيّ (471 هـ) المصطلح هو: "عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما، يُنقَل عن موضعه الأول، أو إخراج اللفظ من معنى لغويّ إلى آخر لِمناسَبَة بينهما، وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى. وقيل الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لُغَوِيّ إلى معنى آخر لبيان المراد. وقيل الاصطلاح لفظ معيّن بين قوم معينين"[7].

وهذا التعريف يتضمن أهم سمتين لا بُدَّ من توافرهما في المصطلح؛ فالمصطلح يختلف عن غيره من الألفاظ؛ لأنه في الأصل لفظ يحمل دلالة عامّة استعير ليصبح ذا دلالة خاصة على مسمى معيّن خاص لمناسبة بين الدلالتين، كما أنّ المصطلح لا يكون إلاّ باتفاق المتخصصين (قوم معينين) على لفظ مُعيّن، ولعلّ مسألة الاتفاق هذه أهمّ سمة من سمات المصطلح، فالوحدة المعجميّة لا تكون مصطلحا إلا عندما تحقق بالاتفاق قيمة دلاليّة محدّدة. وعلى هذا فإنّ "المصطلح العلمي لفظ اتّفق العلماء على اتّخاذه للتعبير عن معنى من المعاني... والاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها الأصلية"[8].

([5]) انظر، محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص7.

([6]) انظر، مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، 1983، مادة(صلح) ص(368).

([7]) الجرجاني، الشريف، التعريفات، تحقيق: محمد عبد الحكيم القاضي، دار الكتاب المصري، بيروت، لبنان، ط1، 1991، ص(28).

([8]) غازي طليمات، المفهوم النحوي في كلّيّات الكفوي، مجلّة كليّة الدراسات الإسلاميّة واللغويّة، 1994، عدد 9، ص 236.

ونجد عند اللغويين الغربيّين، في تعريفهم للمصطلح، إضافات إلى سمات المصطلح؛ إذ يعرّفه Felber بأنّه "كل رمز متّفق عليه مرتبط بمفهوم ما في حقل معيّن"[9]، فيركّز على فكرة الاتفاق على المصطلح، وعلى انتمائه إلى حقل من حقول المعرفة أو العلوم، في حين نجد كلاّ من Auger و Rousseau يركّزان على فكرة الأحاديّة، بمعنى أن يكون للمفهوم الواحد مصطلح واحد، وأن يسمّي المصطلح الواحد مفهوما واحدا، فيعرّفانه بأنّه "كل وحدة لغويّة تسمّي مفهوما بشكل أحاديّ داخل حقل معيّن"[10]. أمّا Dubois فيلتفت إلى بنية المصطلح، فيعرّفه بأنّه: "وحدة دالّة مكونّة من كلمة واحدة (مصطلح بسيط، أو من عدّة كلمات، مصطلح مركّب) تدلّ على مفهوم بشكلّ أحاديّ داخل حقل ما"[11].

ولعلّ الكلام على الاصطلاح يستدعي بالضرورة الإشارة إلى فكرة التعريف بشكل عام وهو ما عرف بالحدّ، وأهميّته فيما يتعلق بالمصطلح؛ فإنّ "حدّ كلّ شيء منتهاه لأنه يردّه ويمنعه من التمادي، والجمع حدود"[12]. ودلالته المشتركة عند اللغويين أنه؛ "قول دالّ على ماهية الشيء ويشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به

(9) Felber; H., quelques questions fondamentales au sujet de la terminologie, INFOTERM, 1981, p. 50.

(10) Auger, P., et Rousseau; JL., Méthodologie De La Recherche Terminologique, Québec, Office de la Langue Française, 1978, p. 31.

(11) Dubois, J., Dictionnaire de la Linguistique et des Siences du Langage, Larousse, Paris, 1994, p. 480.

(12) الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس: تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج8، ص(8).

الامتياز"[13]. وهو عند النحاة:"الدالّ على حقيقة الشيء"[14]، وهو الكاشف عن حقيقة المحدود"[15].

أمّا اللغويّون الغربيّون فيرون أن التعريف الاصطلاحي هو "تحديد مجموعة الخصائص التي تؤدي إلى استيعاب المفهوم"[16]، وهو " عمليّة ذهنيّة تؤدي إلى تحديد جوهر المفهوم وحدوده"[17] وبذلك فإنّ الهدف من التعريف الاصطلاحي هو تحديد مفهوم المصطلح في حقل دلالي معيّن، وهو الوسية الأكثر أهميّة لتحديد المصطلح بوصفه عنصرا منتميا إلى نظام اصطلاحي معيّن.

المصطلح النحويّ:

لعلّنا نتفّق بداية على أنّ المصطلح العلميّ في أي مجال، ما هو إلا جزء من نظام اصطلاحي خاص بهذا الحقل؛ فالمصطلح، بحسب وجهة نظر Rondeau، "لا

([13]) الجرجاني، التعريفات، ص(72).

([14]) الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1986م، ص(46).

([15]) العكبري، أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلوانيّ، دار الشرق العربي، بيروت، 1992م، ج1، ص(47). وللوقوف على تعريفات أخرى ينظر: الكفوي، أبو البقاء، الكليّات، معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1993، ص391. وينظر: الغزالي، أبو حامد، المستصفى من علم الأصول، دار الكتب العلميّة، ط2، بيروت، 1983، ج1، ص 21-23.

([16]) Du Brsse, B., La définition teminologique, Acte du colloque La Définition, organisé par le CELEX (centre d'études du lexique) de l'université Paris-nord, Larousse, Paris, 1990, p. 256, وانظر أيضا: Rey, A. La terminologie: noms et notions, Presse Universitaire de France, 2end édition, Paris, 1992, p. 22.

([17]) Centre National de Recherche Scientifique, Trésor de Langue Française, Paris, 1976, Tome 1, p. 604.

يمكن ملاحظته بشكل منفصل، وإنما يظهر دائما بكونه متّصلا بمجموعة دلاليّة يمكن أن تكون حقلا دلاليّا أو علميّا أو نشاطيّا..." [18]، ويؤكّد هذه الحقيقة في مكان آخر بقوله: "وهو رمز لغويّ ثنائيّ الوجه (مفهوم وتسميّة) يشكّل جزءاً من مجموعة مفاهيم معيّنة، ويُعرّف بالمقارنة مع هذه المجموعة في حقل علميّ"[19]، وهذا يعني أنّ المصطلح النحوي، كغيره من مصطلحات العلوم الأخرى، لا يمكن فهمه وتداوله إذا كان معزولا عن نظامه الاصطلاحيّ، وفي هذا المعنى يقول عبد الغنيّ: "والمصطلح في أيّ دراسة نحويّة ليس إلا جزءاً من بناء نظريّ للغة، ومن ثمّ فإنّ عزل المصطلح فهما وتقييما عن الهيكل النظري الذي ينتمي إله، يحول بين الدارس وبين النظره العلميّة للأمور..."[20]. وبناء على ما تقدم وبالنظر إلى محصّلة الدلالتين اللغوية والعلمية (الاصطلاحية) لكلمة المصطلح، يستقرّ مفهوم المصطلح النحويّ على أنه "اتفاق بين النحاة على استعمال ألفاظ فنية معيّنة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحويّة"[21] .

ومن المهمّ ابتداء تقرير أنّ هذا البحث لا يعتني بقضية نشأة المصطلح النحويّ ومراحل تطوّره منذ بداياته حتى عصر ابن رشد(ت 595هـ)، مع أهميتها في الدرس النحويّ التأريخيّ، ويرجع اختيار البحثِ هذا المنهجَ لأمرين؛ أولهما أنّ المصطلحات النحوية عند ابن رشد أو في الدرس النحويّ الأندلسيّ بعامّة تمثّل مرحلة انتهت إليها حركة تطور المصطلح النحويّ ممثَّلةً بمدرستيه التأسيسيّتين: البصرة

---

(18) Rondeau, G., Intoduction à la Terminologie, Gaetan Morin, 2end édition, Québec, 1991, p. 19.

(19) Rondeau, G., Introduction à la Terminologie, p. 43.

(20) عبد الغني، أحمد عبد العظيم، المصطلح النحوي، دراسة نقديّة تحليلية، دار الثقافة للتوزيع والنشر، الفجالة، القاهرة، 1990، ص(2).

(21) انظر القوزيّ، عوض، المصطلح النحويّ: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجريّ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1، السعودية، 1981، ص(22-23).

والكوفة اللتين رسمتا أهم ملامح الدرس النحويّ الأندلسيّ[22]، والثاني صعوبة البحث في النشأة الأولى للمصطلح النحويّ فضلاً عن نشأة الدراسة النحوية نفسها، وذلك أنّ الغموض يكتنف بواكير الدراسات النحوية[23]، ويحيط بأولى الطبقات النحويّة التي لم يصل إلينا شيء من تراثها إلا أسماء بعض نحاتها وأسماء مؤلفاتهم، وليس ثمة وثائق شاهدة على البدايات الأولى لعلم النحو، ما يمثل عقبة في دراسة المصطلحات النحوية بطريقة تؤرّخ لها، فتتتبع ظهورها وتطورها.

أما كتاب سيبويه (ت 180 هـ)، وهو أول مؤلَّف نحويّ وصل إلينا، فيمثّل مرحلة متأخرة نسبياً عن بدايات الدرس النحويّ، ويمكن الوثوق بأنّ معظم مصطلحات الكتاب النحويّة ليست من إبداع سيبويه وإنما أخذها عمّن سبقه، يضاف إلى ذلك صعوبة نسبة بعض المصطلحات إلى نحاة معيّنين؛ " فكُتُب التراث تتساهل في نسبة المصطلحات إلى أربابها، ويؤثِر بعضها التعميم بدل التخصيص، فتراهم ينسبون هذا المصطلح إلى البصريين عامّة، وهو في حقيقته للخليل أو سيبويه، أو يقولون إنه كوفيّ وما هو إلاّ للِكِسائيّ أو الفرّاء"[24] .

([22]) يرى الباحثون أنّ مخالطة نحاة الأندلس لنحاة المشرق من البصريين والكوفيين وانتهاجهم نهج الاختيار من آراء الفريقين لم يؤدِّ إلى نشوء مدرسة نحوية، ذات ملامح مميّزة، في الأندلس، لأنّ عملهم قام على الاختيار والاصطفاء من آراء كل فريق. ،(4) موعد، محمّد، مدرسة الأندلس النحويّة أم الدرس النحويّ في الأندلس، مجلة التراث العربيّ، ع 91، دمشق- سوريا، 2003ع 91، ص(39).

([23]) ينظر: الطنطاويّ، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المنار، مصر، 1991، ص(11-13)، وينظر: حمود، خضر موسى، النحو والنحاة: المدارس والخصائص، عالم الكتب، ط1، لبنان، 2003م، ص(9). وينظر: القوزيّ، مصدر سابق، المقدّمة ص(ز)، وص(25)، وينظر: حسان، تمام، الأصول: دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، مصر، 2000، ص(31).

([24]) القوزيّ، مصدر سابق، المقدّمة، ص(ح).

لا ريب في أن كتاب سيبويه كان بحقٍّ أصلاً ثابتاً في كلّ التفصيلات النحويّة التي امتدّت بعده وتجلّت في ما عُرف بالمدارس النحويّةِ خاصة في مدرسة البصرة، وكان له ذلك بفضل كتابه العبقريّ الذي "أعجزّ مَن قبلَه، وعزّ عمّن بعدَه، كان قِبلة النحو ومصدره، فمن مَعينه شرب النحاة على اختلاف العصور وامتداد الأزمنة، ومن أقيِسته وقضاياه تفرّع النحو وتعدّدَت مسائله، وضاقَت عن الحَصر توجيهاتُه"[25]. ومع ذلك كله فإن سيبويه بنى على الجهود النحوية التي سبقته وكانت بذوراً طيبة غنية لم يُكتب لها النضج إلا على يديه فاستوت على سوقها وأتت أكلها في الكتاب؛ إذ لا يمكن لأحد أن يتصور أنّ كتابا بهذا الحجم ينتج من فراغ.

وقد يكون موضوع المصطلحات النحوية من أهم المسائل الشائكة في الدراسات النحوية؛ إذ لا نستطيع تتبع رحلتها بدقة منذ النشأة، خاصة أن بداية ظهورها ارتبطت بكتاب سيبويه الذي أفاد ممن سبقوه وكان له فضل إظهارها لغيره ممن تبعوه.

ومهما يكن من أمر، فإنّ بحث نشأة المصطلح النحوي وتطور المصطلحات النحوية يستلزم الإحاطة بالجذور الأولى التي سبقت سيبويه وأثمرت على يديه، ويقتضي تتبع القضايا المتصلة بالمصطلح النحويّ من حيث مفهومه وشكله أو تركيبه، ومشكلات التعدد في المصطلح أو المفهوم، والخلاف بين المذاهب النحوية في تسمية المصطلحات ودلالاتها، وغيرها كثير من القضايا الأساسية لدراسة المصطلح النحويّ في التراث النحويّ العربيّ، ولذلك لا تتخصص هذه الدراسة في

(25) مكرم، عبد العال سالم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، مصر، 2006، ص(88).

مناقشة هذه القضايا ولا تتسع لها، فضلاً عن قيام دراسات جادّة مفصّلة تتبّعت أهم قضايا المصطلح وواكبت حركته التاريخية وتطوره وفصّلت في مسائله الفرعية [26].

ومع أنّ هذه الدراسة لا تعتني أيضاً بقضية الخلاف النحوي التاريخيّة، ولا تتوقّف عند فكرة المدارس النحوية والنظر إليها بين الحقيقة والوهم، فإنه يمكن الإشارة إلى أن النحو تاريخيا ظهر عند نحاة الجيل الأول في البصرة وتجلّى جهدهم بظهور كتاب سيبويه فيها، حيث إن البيئة كانت مستقرة سياسياً، أمّا أهل الكوفة فكانوا في انشغال بالميادين العسكرية والسياسية من جهة، والقراءات القرآنية والفقه والحديث من جهة أخرى، إذ كانت الكوفة مهجر الكثير من الصحابة، ومدرسة لأكثر القراء[27]. ولذلك فإن علم النحو لم يكن "وليد البيئة الكوفية، فقد سبقتها البصرة إليه، والكوفيون إنما أخذوه عن البصرة بعد أن نشأ ونما فيها وتأثر ببيئتها"[28]. وبانتقال الدرس

([26]) انظر على سبيل المثال: القوزيّ، مصدر سابق، وانظر المصطلح النحوي: دراسة نقديّة تحليلية، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1990. الخثران، عبد الله، مصطلحات النحو الكوفي، دراستها وتحديد مدلولاتها، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1990. وانظر المهيري، عبد القادر، إشكالية التأريخ لنشأة المصطلح النحويّ، مجلة المعجمية، تونس، 1989، العدد 6/5، ص (477-484). وانظر: عبابنة، يحيى عطية، تطور المصطلح النحوي البصري : من سيبويه حتى الزمخشري، جدارا للكتاب العالمي، عَمّان، 2006. وانظر: عثمان، رياض، المصطلح النحوي وأصل الدلالة : دراسة إبستمولوجية تأصيلية لتسمية المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، 2009.

(27) انظر: عبد الرحمن، ممدوح، العربية والفكر النحويّ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص(50).

وانظر: المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين، عمر حدوارة. دار الإتقان، الجزائر، ص(27).

(28) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، ط3، لبنان، 1986م،

النحويّ إلى الكوفة شهد التاريخ نقطة تحول مهمة أظهرت خلافات منهجية وانقسامات مصطلحية، ورغم عدم وضوح ملامح مميزة لمدرستين متباينتين في الدرس النحويّ[29]، فلا يمكن تجاهل أنّ ثمة اختلافاً واضحاً في عدد من مصطلحات الفريقين (البصرة والكوفة)، ما أثرى الدرس النحوي العربي وبخاصة المصطلح النحوي الذي أفاد من هذا الاختلاف فائدة كبيرة؛ فهو يعدّ مرحلة مهمة أفادت من إنجاز سيبويه وجعلته مادة أولى كانت ميدان مناقشات وخلافات آلت بدرس المصطلح النحوي إلى الاستقرار؛ "فقد نظر كلّ فريق إلى مصطلحات كتاب سيبويه نظرة الناقد، ثم شرع في تهذيبها وتطويرها، حتى وصلوا بها جميعاً إلى الاستقرار الذي لم يكن من اليسير على سيبويه أن يصل بها إليه؛ فالاستقرار مرحلة تالية لمرحلة شهدت مدارسات وخصومات شديدة ومناظرات في هذا العلم لم تهدأ حتى استقرّ النحو، ورست حدوده ومصطلحاته بالشكل الذي وصل إلينا"[30].

دراسة المصطلح النحوي عند ابن رشد

مدخل : المصطلح النحوي في الأندلس

ص386. وانظر: المصطلح النحوي في آثار محمد الطاهر التليلي، رسالة ماجستير (غير منشورة) : إعداد قمرة كرام، كلية الآداب واللغات/ جامعة قاصدي مرباح ورقلة/ الجزائر/ 2010، ص 31.

(29) انظر: السامرائيّ، إبراهيم، المدارس النحويّة، أسطورة وواقع، دار الفكر، ط1، عَمّان، 1987، ص(97-136) حيث يفصل المؤلف في موضوع المصطلح النحوي في سياق ما يُعرف بالمدارس النحويّة، وانظر المصدر نفسه ص(139-155) موضوع: ألنا مدارس نحويّة؟.

(30) القوزيّ، عوض، المصطلح النحويّ: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجريّ، ص (156). وانظر:

مهدي المخزوميّ، مصدر سابق، ص(29).

باستقرار الدرس النحويّ إلى حدّ بعيد تميزت معالمه وأصبح للمصطلحات النحوية ملامح عامّة، وقد انتقل النحو إلى الأندلس بفضل وصول كتب المشرق، وجمع نحاة الأندلس بين النحو الكوفي ماثلا في كتاب الكسائي[31]، والنحو البصري ماثلا في كتاب سيبويه[32]،ولم يصل ما صنعه نحاة الأندلس إلى المدرسة النحوية أو المذهب النحويّ الخاصّ؛ لأن عملهم اعتمد الاختيار من نحو السابقين، إلا أن اللافت أنهم لم يظهروا تعصباً لمذهب نحويّ دون آخر، فأخذوا ما يناسبهم بعد استقراء وتفحص[33].

وقد برز من أعلام الأندلس في النحو علماء اشتهروا وكان لهم أثر واضح في الدرس النحويّ منهم: محمد بن يحي الرباحي (ت353هـ) وأبو القاسم السهيلي (ت581هـ)، وابن مضاء القرطبي(ت592هـ)، وأبو حيان الأندلسي(ت745هـ) وغيرهم من العلماء الذين نظروا في النحو وقد أضحت معالمه العامة مستقرة، فأسهموا في تحرير بعض أبوابه ومباحثه ومصطلحاته، وتذليل مشكلاته وصعوباته[34]، إلا أن إسهامهم في مجال المصطلحات لم يتجاوز، على نحو عامّ، دور الاختيار والتسليم

(31) مكرّم، عبد العال سالم، القرآن الكريم وأثره على الدراسات النحوية، المكتبة الأزهريّة، ط1، مصر، 2006، ص(164).

(32) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: حمدي عبد الفتاح خليل، كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، ط2، مصر، ص(101).

(4) موعد، محمّد، مدرسة الأندلس النحويّة أم الدرس النحويّ في الأندلس، مجلة التراث العربيّ، ع 91، دمشق- سوريا، 2003ع 91، ص(32).

(34) ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، ط(5)، مصر، ص(292-293).

بما شاع منها وعم استعماله[35]، مع محاولات متواضعة في التفرد باستعمال مصطلحات لم تكن مألوفة في الدرس النحويّ.

وتكاد المصادر تخلو من إشارات واضحة تظهر إسهام ابن رشد في الدرس النحويّ في الأندلس، إلا أن بعضها نصّ على أن ابن رشد درس علم النحو على أستاذ هذا العلم بقرطبة في زمانه[36]، أبي بكر بن سليمان بن سمحون الأنصاري القرطبي (ت564هـ) ، الذي كان مرجعًا في العربية والآداب، وهو تلميذ النحوي الكبير ابن الطراوة (ت528هـ) الذي قال فيه أبو بكر: " **مَا يجوز عَلِيّ الصراط أعلم بالنحو مِنْهُ**"[37]، وقد تتلمذ مع ابن رشد، على يد أبي بكر،زميلُه ابنُ مضاء(ت592هـ) وألف كل منهما تأليفًا متميزًا في النحو، وإذا كان تأليف ابن مضاء "الردّ على النحاة" قد نشر منذ زمن بعناية ثم أعيد نشره، فإن أحدًا لم يلتفت إلى البحث عن تأليف ابن رشد مع أنه كان متداولاً في عصره وبعد عصره، فقد استشهد به أبو حيان لأندلسي(ت745هـ) مثلاً في عدة مواضع في التذييل والتكميل[38].

دراسة المصطلح النحويّ عند ابن رشد

(35) لمزيد تفصيل في الدرس النحوي في الأندلس، ينظر: الحداد، عبد العزيز عبد العزيز المرسي، الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، إشراف أ.د/ عبد العظيم حامد محمد هلال، كلية اللغة العربية بالزقازيق، 2005م.

(36) انظر تفصيل ذلك: بنشريفة، محمد، حول كتاب "الضروري في النحو" لابن رشد الفيلسوف، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة / ع 92، ص(29-30).

(37) انظر المصدر السابق نفسه.

(38) انظر الغرناطي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، طـ دار القلم دمشق 1998، ج1 : 33، 81، 85.

يمثّل كتاب ابن رشد (595 هـ) " الضروري في صناعة النحو " مرحلة مهمة في التأليف النحويّ بعامة وعلامة فارقة في حركة التجديد النحويّ، فضلاً عن أهمية الكتاب المتصلة بصاحبه.

وتستند أهمية إسهام ابن رشد النحويّ إلى جدّة الطرح الذي يقدمه ونظره العميق في الدرس النحوي العربي ومحاولته إعادة صياغة أسس علم النحو بطريقة جديدة ومختلفة؛ يقول ابن رشد في فاتحة كتابه واصفاً عمله: "الغرض من هذا القول أن نذكر من علم النحو ما هو كالضروري لمن أراد أن يتكلم على عادة العرب في كلامهم ويتحرى في ذلك ما هو أقرب إلى الأمر الصناعي وأسهل تعليما وأشد تحصيلا للمعاني"[39].

وتعدّ دراسة مصطلحات ابن رشد النحوية جانباً يسيراً من مشروعه الكامل الذي جعل غرضه منهج الدرس النحويّ وصناعة النحو، وتعنى هذه الدراسة، على نحوٍ أساسيّ، بما تفرّد به ابن رشد من اصطلاحات وورد مفارقاً لما شاع بين النحويين أو غدا مستقراً في زمن ابن رشد المتأخر، نسبيّاً، عن عصر التآليف النحوية التأسيسية.

والدراسة لا تقصد، بحالٍ ، إلى بحث مدى اتباع ابن رشد النحاة السابقين أو مخالفته إياهم في أمر اختيار المصطلح النحويّ أو المفاهيم النحوية، وليست مهتمّة، بعد ذلك، بتصنيف المصطلحات النحوية التي استخدمها تبعاً لما وافق فيه البصريين أو الكوفيين أو ما انفرد به أو ابتكره، ذلك أن الدراسة تسعى إلى استكشاف فكر ابن رشد النحوي فيما يتصل بالمصطلحات والمفاهيم النحوية ضمن مشروعه التجديديّ في

(39) ابن رشد، أبو الوليد، الضروريّ في صناعة النحو، تحقيق ودراسة: منصور علي عبد السميع، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، 2002، ص(3).

نظرية النحو العربي، خاصّة أن الحركة الطبيعية للمصطلح النحوي قد وصلت زمن ابن رشد (القرن السادس الهجريّ) إلى حالة من الاستقرار؛ فلا يستقيم، وفق المنهج العلميّ، مقارنة المصطلحات النحوية في عصر ابن رشد بالمصطلحات النحوية التي رافقت نشأة النحو وتطوره ثمّ استقراره، إلى حدّ بعيد، قبل انتقاله من المشرق إلى الأندلس؛ وأي مقاربة للمصطلح النحوي زمن ابن رشد، وفق المنهج التحليلي أو المقارن، لا تعدّ مقاربة مشروعة، أو على الأقل علمية، لمفارقة هذه المقاربة منطق البحث العلمي ومبادئه الأساسية، إلا إذا قصد من الدراسة تتبع التطور التاريخي للمصطلح النحويّ.

ومع ذلك فلا بدّ من تسجيل نتيجة مهمّة تجلّت باستقراء كتاب ابن رشد ودراسته هي أن ابن رشد لم يقصد إلى مخالفة النحاة في الاصطلاح أو التعريف؛ فهو، في الأعمّ الأغلب، لا يخرج عن مصطلحاتهم التي أضحت مستقرّة، ما دام ذلك لا يؤثر في صناعة النحو [40].

ولم يعتن بإظهار توجه نحوي لمذهب من المذهبين المشهورين في عرضه مسائل الكتاب وفي مصطلحاته ومفاهيمه النحوية، بل إنه ينظر إلى المنجَز اللّغويّ قبله بوصفه عملاً تكامليّاً اجتَهَد في بنائه كلّ المشتغلين بالنحو، ذلك أنّه يلزم نفسه، في مشروعه النحويّ، بالاهتمام بالكليّات النحويّة أو الضروريّات النحويّة؛ يقول في فاتحة الكتاب: "الغرض في هذا القول أن نذكر من علم النحو ما هو كالضروريّ لِمَن أراد أن يتكلّم على عادة العَرَب في كلامهم ويتحرّى في ذلك ما هو أقرب إلى الأمر الصناعيّ وأسهل تعليماً وأشدّ تحصيلاً للمعاني"[41]. وهو، لذلك، يُنبِئ بموقفه من

[40] نظر الضروريّ، السابق نفسه.
[41] الضروريّ، ص(3).

أصحاب مذهبي البصرة والكوفة بشكل جَلِيّ، منذ البدء[42]، عن أنهم معاً أصل علم النحو وعنهم أُخِذ، دون أن يقدّم فريقاً على غيره.

إلا أنه تفرّد بمجموعة من المصطلحات التي استعملها على غير معهود النحاة ومألوفهم، وكثير منها من ابتكاره، ولنا أن نفترض أنه أفاد من علمه في المنطق والفلسفة في هذا المجال، وإن كنا سنجد أنه كان في كتابه بارعاً في عدم الخلط بين المنطق والنحو رغم ما بينهما من علائق قوية، وستحاول الدراسة الوقوف على هذه المصطلحات واستكشاف مفاهيمها ووصلها بما يقاربها أو يطابق مفهومها في تراث النحويين.

مصطلحات ابن رشد

الاسم المستقيم:

يقول ابن رشد: " إنّا نَجِد الأسماء من حيث هي جزء كلام مفيد صنفَين: صنف هو متَعَدّ مِن أن يَكون مضافاً إليه، وهو في الألفاظ نظير الأشياء الموجودة بذاتها، وسواء كان مفرداً أو مُضافاً إلى اسم آخر، موصوفاً بوصف هو هو، وهذا هو الصنف الأول من الأسماء في كل لغة، وقوم يسمّونه الاسم المستقيم، وهنا صنف ثانٍ من الأسماء وهو الاسم المضاف إليه..."[43].

والظاهر أن ابن رُشدٍ استعار المصطلح من كتاب العبارة لأرسطو الذي قام بتلخيصه حيث ورد فيه: " الاسم الغير مصرّف وهو المُسمّى المستقيم"[44]، حيث يساوي بين

([42]) الضروريّ، ص(6).

([43]) الضروريّ، ص(54).

([44]) ابن رشد، تلخيص كتاب أرسطو طاليس في العبارة، تحقيق: محمد سليم سالم، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، 1978، القاهرة- مصر، ص(26). واعتمد ابن رشد في تلخيصه كتاب العبارة لأرسطو على ترجمة إسحاق بن حنين؛ انظر: تلخيص العبارة، ص(3-7). وانظر الضروريّ، حاشية ص(54).

غير المصرّف والاسم المستقيم[45]؛ ويؤكد أيضاً أنّ "غير المصرّف هو المرفوع في كلام العرب"[46] .

ونجد الكلام نفسه في تلخيص الفارابي (339 هـ) لكتاب أرسطو[47]. ولم نقِف، فيما استقرأناه من كتب النحاة، على استعمال هذا المصطلح، ويبدو أن ظهوره ارتبط بكتب المناطقة بدءاً من القرن الرابع الهجريّ[48] وبخاصّة في كتاب العبارة (الفارابي– أرسطو)، ويبدو أن ابن رشد تبنّى المصطلح ونقل مفهومه إلى النحو ليدلّ به على صنف خاصّ من الأسماء لا يَستغنى عنه في الكلام وهو نظير الأشياء الموجودة بذاتها، وشرطه أن لا يكون مضافاً إليه كما ورد في تعريفه السابق.

والثابت، باستقراء مواطن حديث ابن رشد عن الاسم المستقيم في كتابه، أنّ هذا المصطلح، بمفهومه السابق، لا يُطلَق على مسمّاه إلا إذا وقع في التركيب أو جاء، كما قال، في كلام مفيد، أي إنّه " يخرج بذلك الألفاظ قبل تركيبها؛ فالاسم لا يوصف بالاستقامة من عدمها إلا بعد تركيبه في جملة" [49].

ويكاد اقتران الاسم بالاستقامة، عند ابن رشد، يعادل اقتران الاسم بالرفع عند النحاة؛ إذ الاسم المستقيم، عنده، عنصر لا يُستَغنى عنه في الكلام المفيد، ولا يكون مضافاً إليه، وهذان القَيدان يَصِفان، بشكل أساسيّ، الاسم المرفوع الذي لا يَستَغنى عنه في الكلام المُفيد.

وبمحاولة تفسير ذلك وجدنا أنه يقصد بالاسم المستقيم، في المقام الأول، المبتدأ أو الخبر أو الفاعل، وفي المقام الثاني يلحق بهذه العناصر ما جاء تابعاً لأحدها.

([45]) سيأتي تفصيل ذلك في الكلام على مصطلح غير المصرّف في موضعه من هذه الدراسة.

([46]) تلخيص كتاب العبارة، ص(25).

([47]) الفارابي، أبو نصر، كتاب في المنطق: العبارة لأرسطو، تحقيق: محمد سليم سالم، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، 1976، القاهرة- مصر، ص(12-15).

([48]) انظر تعليق محقق كتاب الضروريّ، ص 73 من الدراسة.

([49])الضروريّ، ص(74) من الدراسة.

وإلحاق التابع بالمتبوع، رغم ما بينهما من افتِراق، يُقَوّي ذهابنا إلى أن الاسم المستقيم هو المرفوع، لأنّ التابع لا يصدق عليه شرط ابن رشد بأن يكون جزءاً مِن كلام مفيد، وجملة ما يجمعه بالمبتدأ والفاعل والخبر هو الرفع لا غير؛ ولعلّ استنتاجنا هذا يغدو لا قيمة له أمام تصريح ابن رشد بمضمونه وهو يختصر الكلام على الأسماء المعربة: " فقد تبيّن لك من هذا جميع الأسماء المعربة، وظهر أن كل اسم مرفوع في كلام العرب؛ فهو ما يعرى من أن يكون مضافاً إليه، وهذا الاسم هو إما حديث وإمّا محدَّث عنه أو كان تابعاً في إعرابه لهذين.." [50].

وثمة نصّ آخر يورده ابن رشد، يقطع به أنّ المراد بالاسم المستقيم هو الاسم المرفوع، في كلامه على الضمّة وعلّة كونها علامة مميِّزة للاسم المستقيم؛ يقول: "وأمّا لِمَ خصَّت الشكل المُسمّى ضمّة بالاسم المستقيم؛ فالحكمة فيه بيّنة، وذلك أن الاسم المتقدّم في الكلام يجب أن يكون حكمه التقدّم في أشكال الحرف الواحد بعينه في مخارج الصوت، والضمّة يوجد مخرجها أبداً في الحرف الواحد بعينه متقدّماً على مخرج الفتحة والكسرة، أعني أنها أقرب إلى الحلق في المخرج، فجعلوا المتقدّم من الأشكال للمتقدّم من المعاني في النفس، ولمّا كان مخرج الضمّة هو أرفع من مخرج الفتحة والكسرة سمّوا المعنى الذي تدلّ عليه الضمّة، والضمّة نفسها رفعاً..."[51].

فهو لا يكتفي بتقديم مفهوم يجلّي كلّ لبس يحيط بمصطلح الاسم المستقيم ودلالته القاطعة على الاسم المرفوع؛ بل إنه يقدّم تفسيراً، من وجهة نظره، لاتخاذ الضمّة علامة خُصّ بها الاسم المستقيم (المرفوع)؛ إذ إنه متقدّم دون غيره من الأسماء

([50]) الضروريّ، ص(124).

([51])الضروريّ، ص(55). والظاهر أن ابن رشد لم يقدّم تفسيرا واضحا لكون الضمة متقدمة على مخرج الفتحة والكسرة، اللهمّ إلا إذا رأى أنها مأخوذة من الواو ومخرجها أول الفم، خاصة أنه يصرّح أن المدّة الحادثة عن الضمّة سمّيت واواً. انظر الضروريّ ص(56).

فجعلت له الضمّة، وهي المقدّمة من الأشكال؛ "فجعلوا المتقدّم من الشكال للمتقدّم من المعاني في النفس"[52].

الاسم المائل:

لعلّ أول ما يرد إلى الفكر، قبل البحث في هذا المصطلح ومفهومه، الافتراض المنطقيّ بأن مصطلح الاسم المائل ما هو إلاّ المقابل أو القسيم لمصطلح الاسم المستقيم؛ إذ المَيل ضدّ الاستقامة. ويتقوّى الافتراض ليصير حقيقة ماثلة بكلام ابن رشد عن حدّ الاسم المائل الذي يعدّه ثاني اثنين من أصناف الأسماء مِن حَيث هي جزء من كلام مفيد: " وهنا صنف ثانٍ من الأسماء وهو الاسم المضاف إليه؛ وهو في الألفاظ نظير الأشياء التي وجودها بالإضافة إلى غيرها، وقوم يسمّون هذه المائل" [53]. وقد تردد ذكر هذا المصطلح في تلخيصي ابن رشد وأبي نصر الفارابي لكتاب العبارة لأرسطو[54].

ولأنّ المائل قسيم المستقيم، وبما أنّ المستقيم مرادف للمرفوع، فإنّ المائل يمثّله صنفان من الأسماء: المنصوب والمجرور؛ فهذه ثلاثة الحالات التي تعرض للاسم باختلاف المعاني.

وفي هذا يصرّح ابن رشد في تقديمه الاسم المائل: "وهو صنفان: أحدهما من تمام القول المفيد، والثاني من تمام الاسم، وهو الذي يخصّ بالمضاف إليه في هذه الصناعة، وهو في نهاية المقابلة للاسم الأول، والصنف الثاني كالمتوسّط فيهما؛ لأنه مركّب من إضافة ومعنى زائد عن الإضافة"[55]. فالمضاف إليه، ويَعني به المجرور

([52]) الضروريّ، ص(55).
([53]) الضروريّ، ص(54).
([54]) انظر ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة، ص(25)، والفارابي، كتاب في المنطق: العبارة، ص(12، 14، 15).
([55]) الضروريّ، ص(54).

بحرف الجرّ أو بغيره، مقابِل للمرفوع، ولذا يسمّيه: المخفوض[56]؛ فالخفض ضدّ الرفع، والنصب بينهما؛ يقول ابن رشد: "ولذلك تنحو العرب إذا أرادوا المعنى الزائد على الإضافة الذي هو من تمام الخبر نصبوه وعرّي من شكل الإضافة، وإذا أرادوا معنى الإضافة فقط، الذي هو تمام الاسم والفعل خفضوه إمّا بحرف جرّ، وإمّا بغير حرف جرّ "[57].

الاسم المتصرّف

يستعمل ابن رشد مصطلح: الاسم المتصرّف، ويقابله غير المتصرّف، ليدلّ به على " ما لا يدخله من الأسماء إلاّ نوع واحد من الإعراب... والاسم المبنيّ هو المتصرّف"[58].

ولعلّ الناظر في تعريف ابن رشد يظنّ، بادئ الأمر، أنّ المتصرّف هو المُعرَب عند النحاة، إذ غير المتصرّف هو المبنيّ، وهذا الظنّ، من أول أمره، هو الأقرب إلى التفكير، وله ما يبرره، وذلك من جهتين:

الأولى : مقابلة ابن رشد الظاهرة بين المتصرّف والمَبنِيّ. والثانية: موافقة هذا الفهم لما ورد عند النحاة من أنهم يسمّون الإعراب تصريفاً. بل إن ابن رشد لَيؤكد، في موضع آخر من الكتاب في كلامه على الإعراب ومفهومه، أنّ العرب " سمّوا الإعراب تَصريفاً "[59].

إلاّ أنّ مُعاوَدَة النظر في كتاب ابن رشد تقلّل من قيمة ما ذهبنا إليه في فهم كلامه على الاسم المتصرّف وعلاقته بالمُعرَب والمَبنِيّ، ويَقوى فَهماً آخر أساسه أنّ الاسم المتصرّف يكاد يكون تسمية أخرى للاسم المائل، وأنّ غير المتصرّف هو المرفوع

(56) انظر الضروريّ، ص(54)، ص(55) على سبيل المثال.
(57) الضروريّ، ص(54-55).
(58)الضروريّ، ص(60).
(59) الضروريّ، ص(53).

(المستقيم). والخروج بهذه النتيجة لا يتطلب عناء أو كبير جهد[60] ، ينضاف إلى ذلك أنّ ابن رشد يستعمل مصطلحَي المُعرَب والمبنِيّ في مواضعَ أخرى من كتابه على نحو يطابق مفهوم النحاة لكلّ منهما؛ من ذلك قوله: " الأفعال منها ما هي مبنِيّة، أي أواخرها على شكل واحد، ومنها ما هي مُشكَّلة بشكل متبَدِّل، وهو المسمّى إعراباً"[61].

وبِمراجعة تلخيص ابن رشد لكتاب "العِبارَة" يَنكَشِف لنا، على نحوٍ ثابت، أنّ ابن رشد لا يَقصِد في استعماله الاسم المتصرّف إلاّ الاسم المائل، وأنّ مصطلحَي: غير المتصرّف والمستقيم يدلاّن على مُسَمّىً واحد هو المرفوع؛ حيث يصرّح بأنّ الاسم غير المصرّف، على حدّ تعبيره، هو الاسم المستقيم، وأنّ الأسماء المصرّفة تسمّى المائِلة[62]. وفي تلخيص الكتاب (العبارة) تصريح أنَّ الاسم "إذا نُصِب أو خُفِض، أو غُيّر تغييراً آخر ممّا أشبه ذلك، لم يقل فيه أنّه اسم بإطلاق، بل اسم مصرّف، فتكون الأسماء منها أيضاً مصرَّفة، ومنها غير مصرَّفَة"[63].

ومحصّلة الأمر أنّ ابن رشد يساوي في المفهوم بين الاسم غير المتصرّف، وهو المبنيّ عنده، والاسم المستقيم الذي يلزم حالة الرفع؛ أمّا الاسم الذي تتعدّد أحواله فيكون منصوباً أو مجروراً؛ فهو المُعرَب المُسَمّى مائِلاً، وهو كذلك غير المتصرّف.

والنتيجة التي تسترعي الاهتمام هنا أنّ ابن رشد استعمل لفظ المَبنِيّ لِيدلّ به على المرفوع، فضلاً عن استعماله المصطلح بما يدلّ عليه عند النحاة كما تقدّم.

والظاهر أنه تَساهَل في تسمية المرفوع مَبنِيّاً ليدلّ بذلك على أنّ الاسم المستقيم يلزم حالة واحدة هي الرفع، وبذاك يشابه المبنِيّ من هذه الجهة، ولا يقصد بحال أنّ المرفوع ليس معرباً، بل هو معرب يلزم حالة واحدة، وهو، كما تقدّم، يفرّق بين المبنِيّ

([60]) انظر الضروريّ، الصفحات: (53-60).
([61]) الضروريّ، ص(126).
([62]) انظر الضروريّ، ص(54)، وانظر العبارة، ص(24، 25).
([63]) العبارة، ص(24)، وانظر الضروريّ، ص(54).

والـمُعرَب، وفق استعمال النحاة لهما، بوصفهما مصطلحَين مُستقِرَّين في منظومة النحو يستدعي أحدهما الآخر وفق علاقة المقابلة.

واللافت للنظر عند العودة إلى استخدام النحاة مصطلح "التصرّف" أن هذه العودة توقِفنا على أنه وُظِّف في جمهرة من الأبواب النحوية للتعبير عن قيم ومقولات نحوية وصرفية مختلفة، ما أدى إلى تداخل الدلالة الوظيفية للمصطلح واختلاطها على نحو يقتضي إيراد شروحات وتفسيرات تعقبه ليبين المقصود منه في كلّ موضع[64]؛ ومما ورد عند النحاة من استخدام هذا المصطلح:

أ. المتصرّف الذي يتمتع بخصائص لغوية لغوية تمكنه من الحلول في المواقع المختلفة، كالابتداء والفاعلية والمفعولية والحالية والوصفية[65] ...إلخ.

ب. المتصرّف مقابل المقيّد، ويقصد به أنّ الكلمة غير مقيَّدة في مصاحبتها لفرد دون آخر من نوع ما تدخل عليه، فمن أمثلته بعض حروف الجرّ المتصرّفة التي تدخل على كلّ ما يقع في موضع المجرور[66] كالباء و"مِنْ" واللام مثلاً، أمّا المقيَّدة فمن أمثلتها: مذ، ومنذ المقيدتان بالدخول على الزمان، و"ربّ" المقيّدة بالدخول على النكرة[67].

(64) القوزيّ، مصدر سابق، ص(109).
(65) المصدر السابق نفسه.
(66) المصدر السابق، ص(111).
(67) المصدر السابق نفسه.

ج. التصرّف بمعنى إمكانية الاقتران باللواحق الضميرية، وهي خاصة بالصيغ المقابلة لما عرف عند النحاة بالصيغ الجامدة كأفعال المدح والذمّ وأفعال التعجّب[68] على سبيل التمثيل.

د. التصرّف ورد مرادفاً للاشتقاق[69]. يظهر مما تقدم من عر مدلولات المتصرف عند النحاة أن ابن رشد استعمل المصطلح ليدلّ به على مفهوم يخرج عن الاستعملات المعهودة للمصطلح.

الألفاظ المفردة

جعلها ابن رشد موضوع الجزء الأول من كتابه وفقاً للترتيب الذي سلكه: "أمّا الترتيب الذي سلكنا نحن في هذا الكتاب؛ فإنّا رأينا أن نقدّم أولاً من أمر الألفاظ المفردة ما الاهتمام بمعرفته مساوٍ للاهتمام بمعرفة الإعراب بل لعلّه أكبر، وهي كالأمور الضروريّة في كلّ مُخاطَبَة، وهو مشترك بجميع الألسنة"[70].

ويدلّنا استعمال ابن رشد مصطلح "الألفاظ المفردة" في المواضع التي ورد فيها أنّه يقصد بها العناصر النحوية أو المسمّيات النحويّة خارج الكلام المفيد، ولعلّ أقرب النصوص التي توضّح مفهوم الألفاظ المفردة كلامه على أقسام الكلمة التي سمّاها: "الألفاظ الأُوَل" المفردة؛ يقول: "إنّ الألفاظ الأُوَل التي منها يأتلف جميع الكلام المركّب جُعِلَت ثلاثاً: اسم وفعل وحرف"[71]. فالأسماء بأقسامها وأشكالها المختلفة

([68]) المصدر السابق، ص(114).

([69]) المصدر السابق، ص(115).

([70]) الضروريّ، ص(9).

([71]) الضروريّ، ص(11). يستعمل ابن رشد مصطلح الفعل في كل كتابه بوصفه قسما من أقسام الكلام على الرغم من أنه اختار مصطلح الكلمة، بالدلالة نفسها، في تلخيصه كتاب العبارة لأرسطو؛ يقول فيه: "والكلمة، وهي التي تسمّى عند العرب الفعل، هي لفظ دالّ على معنى، وعلى زمان ذلك المعنى المحصل بأحد الأزمان الثلاثة". تلخيص العبارة، ص(27).

ألفاظٌ مُفرَدَة، وكذلك الأفعال وغيرها من المسمّيات النحويّة التي لا تخرج، بأيّ حالٍ، عن التقسيم الأساسيّ التقليديّ للكَلِم: الاسم والفعل والحرف، وما يتفرع منها.

ويفرّق ابن رشد تفريقاً دقيقاً بين الألفاظ المُفرَدَة والمُعرَبات هي ما تصير إليه الألفاظ المُفرَدَة عندما يأتلف منها الكلام؛ يقول: "والمُعرَبات ليست هي الألفاظ المفردة كما يُظَنّ ذلك من كلام النحاة؛ لأنّ الإعراب يدلّ على حالة من أحوال الكلام المفيد، والألفاظ المفردة ليست تفيد شيئاً حتى يأتلف منها الكلام"[72].

والحَقّ أنّ ابن رشد لا يخالف ما جاء به النحاة هنا، رغم إشارته غير المُحَقَّقة، إلى أنهم يساوون بين المُعرَبات والألفاظ المفردة؛ فالثابت من استقراء مجمل كلام النحويين أنّهم يؤكّدون أنّ الإعراب لا يكون في الألفاظ المُفرَدَة بحالٍ من الأحوال[73]؛ جاء في شرح الكافية: "والمعاني الموجِبَة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصول موجِب الإعراب..."[74].

الأقاويل المركّبَة

يستعمل ابن رشد مصطلح "الأقاويل المركّبة" مُعادِلاً لمصطلح القول عند النحاة، والمفهوم الذي يقدّمه لهذا المصطلح هو أنّه: "لفظ تدلّ جملته على جملة معنى، وجزؤه على جزء ذلك المعنى"[75]. وهذا الحَدُّ أخذه ابن رشد، وفقاً للفظه، عن

(72) الضروريّ، ص(29).
(73) انظر المصدر السابق نفسه، ويعلّق المحقّق على كلام ابن رشد ويصفه بأنه ليس دقيقاً على إطلاقه.
(74) الاستراباذي، الرضيّ، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1985، 17/1، وانظر المصدر السابق نفسه.
(75) الضروريّ، ص(26).

قوم، وتبنّى هذا الحدّ وأشار إلى أنّهم (أي القوم): "يَرَونَ ، بهذا الحدّ، أنّه يَنفصل من الاسمِ المفردِ الفعلُ؛ فإنّه ليس يدلّ جزء من الاسم على جزء من المعنى"[76].

ويستعمل ابن رشد ألفاظاً أخرى مرادِفة للأقاويل المركّبة دالّة على مفهومها الذي ارتضاه؛ فنجده يستعمل مع "الأقاويل المركّبة"[77] "الكلام المركّب"[78] و"الألفاظ المركّبة"[79] على نحو واحد لتدلّ جميعاً على المفهوم نفسه. ثمّ إنّه يؤكّد أنّ دراسة "الأقاويل المركّبة" من اختصاص علم التركيب إذ يقول: "أمّا علم التركيب،فيدخل فيه معرفة تركيب القول الخبريّ، وسائر الأقاويل المركّبة، وما يلحقها من التقديم والتأخير، والزيادة والنقصان، ومعرفة الألفاظ المُفرَدَة التي منها تركّبَت"[80].

والأقاويل المركّبة من المفردات عنده قسمان: القول المفيد، وهو التامّ الكافي بنفسه، وهو المُسمّى كلاماً عند النحاة. والثّاني هو القول غير التّامّ، وهو غير كافٍ بنفسه، كالمركّب الإضافيّ (المضاف والمضاف إليه) والمركّب التوصيفيّ، وهو يرى أنّ هذا القول بمنزلة المفرد وأنّه المُسمّى تركيب تقييد عند قوم على حدّ قوله[81]. كما أنّه "يَقَع جزءاً من قولٍ تامٍّ أو من تمام قولٍ تامّ "[82]؛ أي إنّه غير مُفيد بنفسه؛ إذ لا يحمل معنى يحسن السكوت عليه؛ لأنّه في حكم الاسم المُفرَد.

ونرى ابن رشد يصنّف الأقاويل المركّبة التامّة صنفَين؛ أمّا الأوّل فهو الذي يحتمل تركيبه الصدق والكذب، ويعني بذلك الجُمل الخَبَرِيّة، والثاني ما تركيبه لا يتّصف بالصدق ولا الكذب، وقد جاء بأمثلة على هذا الصنف من أبواب النداء، وطَلَب الفعل،

(76) المصدر نفسه.
(77) الضروريّ، ص(5، 8، 26، 27).
(78) الضروريّ، ص(8، 9، 11، 58، 59، 61).
(79) الضروريّ، ص(4، 10، 25).
(80) الضروريّ، ص(5).
(81) الضروريّ، ص(26).
(82) الضروريّ، ص(27).

وطلب الترك، والعَرض، والتمنّي،والترجّي، والتحضيض، والاستفهام[83]. أمّا التعجّب فإنّه يذكر أنّ قوماً جعلوه جنساً على حِدَة يَدخُل تحت القَول الذي لا يصدق ولا يكذب، وأنّ قوماً جعلوه في جنس الخبر لأنّه خبر متعجَّب منه[84].

وبالرجوع إلى مسألة استعمال مصطلحات مرادفة للأقاويل المركبة، وهي مسألة سبقت الإشارة إليها، نقف مع مصطلح الكلام المركّب الذي يورده ابن رشد مكافئاً للأقاويل المركّبة، وقد أشار إلى أنّ الكلام المركّب ضروريّ الدراسة من حيث كونه يُقسَم إلى كلام مركّب مفيد، وكلام مركّب غير مفيد[85]. ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أنه رغم تردّد مصطلح "الأقاويل" عنده أكثر من مصطلح "الكلام" فإنّ ابن رشد يُرجع تسمية القول إلى النحاة وغيرهم؛ يقول في مبتدأ كلامه على القسم الثاني من مقدّماته الذي جعله لمعرفة الكلام المركّب من المفردات الأُوَل المُفرَدَة وأجناسها: "وهو الذي يسمّيه النحاة وغيرهم القَول"[86].

ولعلّ مساواته بين المصطلحَين في الاستعمال والمفهوم راجعٌ إلى عدم تفريقه فعلاً بينهما، فضلاً عن تركيز اهتمامه، في دراسة موضوعهما المشترك، على تقديم المفهوم على نحو متكامل.

الأحوال الإضافيّة

أوّلُ ما يسترعي الاهتمام، عند تتبّع استعمال ابن رشد مصطلح "الأحوال الإضافيّة"، أنّه يجعله دالّاً على قسم من أقسام الأسماء، ويضمّه إلى أسماء الصفات

(83) الضروريّ، ص(27).
(84) الضروريّ، ص(27).
(85) الضروريّ، ص(8).
(86) الضروريّ، ص(26).

وأسماء الأفعال[87] في مجموعة واحدة: "والأسماء أيضاً منها أسماء صفات وأحوال إضافية، ومنها أسماء أفعال؛ فما كان منها على معنى موجود في الشخص القائم بذاته فإن كان منه خلقة سمّي صفة، مثل القبح والحسن، وكذلك ما كان فيه معنى مضافاً مثل مالك ومملوك وابن وأخ، فإن كان شيئاً صادِراً عنه سُمّي فعلاً مثل القيام والضرب"[88].

فهو يستعمل مصطلح "الأحوال الإضافيّة" على نحوٍ مساوٍ لمصطلح المضاف، وأكثر من ذلك فإنّ الواضح من كلامه عن مفهوم الأحوال الإضافية والأمثلة التي ساقها أنه يستعمل هذا المصطلح على نحو غير مألوف في الدرس النحويّ، وأن المفهوم الذي قدمه له لا يتفق مع مفهوم الإضافة عند النحاة، ولولا الأمثلة التي جاء بها موضحة مراده لَوقع لبس أو تداخل في المفاهيم بين هذا المصطلح (الأحوال الإضافيّة) ومصطلح الإضافة أو التركيب الإضافيّ لاعتماد كلٍّ منها على لفظ الإضافة، ولِكَون ابن رشد يذكر الأحوال الإضافية في سياق الحديث عن أقسام الأسماء، ما يمكن أنْ يُقَوّي الظنّ بأنّ المُراد واحِد بالنظر إلى أنّ التركيب الإضافيّ يعدّ من قبيل الاسم المفرد (ليس جملة أو شبه جملة).

ولعلّ مقصود ابن رشد بالإضافة في مصطلح "الأحوال الإضافيّة" قائم على العلاقة المعنويّة الكائنة بالقوة بين هذه الأسماء وأسماء أخرى مقابلة مقتضاة بالضرورة؛ بحيث يقتضي كلّ منها آخر؛ فالمملوك يقتضي مالِكاً والابن يقتضي أباً.

وهذا، ذاته، ما صَرّح به ابن رشد في كتاب المقولات في كلامه على خواصّ المضافين من "أنّ كلّ واحِد منهما يرجع على صاحبه في النسبة بالتكافؤ، مثال ذلك

(87) يقصد باسماء الأفعال الأسماء الدالّة على الحدث، وهي المصادر.
(88) الضروريّ، ص(15-16).

العَبد، وهو عَبد للمَولى، والمَولى مَولى لِلعَبد، ...." [89]. وهي "أسماء تدلّ على معنى يَقتَضي وجود طَرَف آخر؛ فمملوك يقتضي مالكاً، وابن يقتضي أباً، وأخ يقتضي أخاً آخر وهكذا"[90].

ومع هذا كلِّه، ورغم كشفِ ابن رشد مَقصودَه بمصطلح الأحوال الإضافيّة أو المضاف كما تقدّم، نجده عند الكلام على الإضافة في باب الإعراب يستعمل مصطلح المضاف على النحو الذي يرد عند النحاة؛ يقول في الإعراب: "وسمّوا الإعراب تصريفاً، فنقول: إنّ النحاة يقولون إنّ هذه الأحوال هي أنْ يكون السيء فاعِلاً أو مفعولاً أو مضافاً، .... والمضاف وما شبه به هو مخفوض"[91]. وبهذا فإنّه يستخدم المصطلح نفسه لمفهومَين مختلفَين في الكتاب، ويبدو أنّ تساهل ابن رشد في استعمال المصطلح نفسه للدلالة على موضوعين مختلفين راجِعٌ إلى أمرين: الأوّل اعتماد كلّ مفهوم على علاقة النسبة الواقعة بين المضاف، بوصفه أحد أقسام الاسم، واسم آخر يقتضيه، وبين المضاف والمضاف إليه. والثاني: انتفاء التداخل، من وجهة نظره، بين موضوع ينتمي إلى قسم الأسماء وموضوع في باب الإعراب.

الأسماء الأفعال

وقد ورد ذكره سابقاً في كلام ابن رشد على أحد أشكال تقسيم الأسماء؛ فالأسماء منها أسماء صفاتٌ، وأحوال إضافيّة، ومنها أسماء أفعالٌ؛ فالاسم "إن كان

([89]) ابن رشد، تلخيص كتاب المَقولات (لأرسطو طاليس)، تحقيق: محمود قاسم، مراجعة وتقديم: تشارلز بترورث وأحمد عبد المجيد هريدي، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، 1980، ص(110)، وانظر الضروريّ ص16.

([90]) انظر الضروريّ ص16.

([91]) الضروريّ، ص 53-54. وانظر استعماله مصطلح المضاف والإضافة بمفهومه المستقرّ في الموروث النحويّ، الصفحات: 55، 56، 82، 84.

شيئاً صادراً عنه سمّي فعلاً مثل القيام والضرب، وهذه الأسماء هي التي تسميها النحاة بالمصادر، ويقولون إنها اسم للفعل"[92].

وأسارِع إلى الإشارة، قبل مناقشة استعمال ابن رشد هذا المصطلح بديلاً لمصطلح المصدر، إلى أنّ تركيب المصطلح الأقرب إلى المفهوم الذي أراده ابن رشد هو التركيب الوصفيّ لا الإضافيّ، أي إنّ المصادر عند ابن رشد تسمّى الأسماء الأفعال لا أسماء الأفعال بدليل قوله إنّ الاسم إن كان شيئاً صادراً عنه سمّي فعلاً، فالاسم نفسه يسمّى، وفقاً لهذا المفهوم، فعلاً، فضلاً عن قوله المماثل قبل ذلك عن الأسماء الصفات.

والحقّ أنّ تَبَيُّن هذا المفهوم لا يتمّ إلاّ بإمعان النظر وتأمّل العبارة بدقّة، أمّا النظر المتعجّل فقد يؤدّي إلى خلاف ذلك، فيكون من أقسام الاسم: أسماء الصفات وأسماء الأفعال، وهذا لا يتسق مع كلام ابن رشد ومفهومه.

وهكذا، وجدنا ابن رشد يستخدم للاس الدالّ على الحدث مصطلح الاسم الفعل؛ وهو مصطلح يتداخل لفظه مع مصطلح اسم الفعل الذي اكتسب دلالة واضحة مستقرّة في الموروث النحويّ.

ولعلّ ابن رشد، بمخالفته النحاة باستخدام مصطلح مغاير لمصطلح "المصدر"[93] ، قصد قصداً إلى التركيز على جانب الفعل أو الحدث في هذا النوع من الأسماء من المستوى نفسه: الأسماء الصفات والأحوال الإضافيّة؛ وهو لا يمكن إظهاره، بالدرجة نفسها، باستعمال مصطلح المصدر.

([92]) الضروريّ، ص17.

([93]) يورد ابن رشد أنّ الفعل مشتق من هذه الأسماء (المصادر) عند البصريين، والكوفيون يرَون عكس ذلك، ولكلّ فريق حجة، ويرى أن الأظهر قول البصريين. انظر الضروريّ، ص(16).

الوجوه الثلاثيّة

ويقصد بها أشكال إخبار المتكلّم عن أنواع الضمائر الثلاثة: عن نفسه وعن المخاطب وعن الغائب، وقد أورها ابن رشد في مقدمة كتابه وهو يتحدث عن الترتيب الذي سلكه في الكتاب وما قدّمه أولاً ممّا هو مشترك بجميع الألسنة[94].

ومنه معرفة أشكال إخبار المتكلّم عن نفسه، وهو الذي منه القول، وعن الحاضر، وهو الذي إليه القول، وعن الغائب، وهو الذي فيه القول، وقوم يعرفون هذه بالوجوه الثلاثيّة، يسمّى كلّ إخبار المتكلّم عن نفسه الوجه الأول، وعن الحاضر الوجه الثاني، وعن الغائب الوجه الثالث"[95]. والوجوه الثلاثة، عنده، من الأمور الواجب تقديمها على غيرها، ويساوي الاهتمامُ بها وبعض الألفاظ المفردة الأخرى، الاهتمام بمعرفة الإعراب، بل لعلّه أكبر[96].

وتتردد الإشارة إلى الوجوه الثلاثية في مواطن متفرقة من الكتاب[97]، وترد، أحياناً، بصيغة: الوجوه الثلاثة[98]؛ استُعملت هذه الصيغة في الحديث عن الفرق بين الفعل الماضي والفعل المستقبل: "وأما الأفعال المستقبلة فتتميّز من الأفعال الماضية بأنه يلحقها زوائد أربع في أولها، هي علامة الوجوه الثلاثة: الهمزة والياء والنون والتاء"[99]، ويسمّي ابن رشد كلّ حرف من هذه الحروف حرف الوجه الدالّ على ضميره؛ فالهمزة

(94) الضروري، ص (9).
(95) المصدر السابق نفسه.
(96) انظر المصدر السابق ص:(9-10).
(97) انظر على سبيل المثال: الضروري، ص (9، 38، 39، 41، 43).
(98) انظر: ص (38، 43).
(99) الضروري، ص (38). وهو في هذا الموضع يفصّل الكلام على الوجوه الثلاثة، انظر: (38-39).

والنون، مثلاً، حرفا الوجه الأول، والتاء حرف الوجه الثاني، والياء حرف الوجه الثالث، وينصّ على أنّ هذه الحروف يسميها النحاة حروف الزيادة[100].

ضمير الحاضر

ويقصد به ضمير المخاطب وهو يدلّ على الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة كما تقدّم وهو الذي إليه القول. ويذكر مع ضمير المتكلم (الوجه الأول) وضمير الغائب (الوجه الثالث)، وأهمية هذه الوجوه عنده تتقدم على موضوعات أخرى، لأنها ضرورية في كل مخاطبة أو تَخاطُب ولأنها مشتركة في جميع الألسنة.

وقد تردد استعمال ابن رشد مصطلح الحاضر في موضوعات مختلفة في الكتاب؛ فقد ذكره مع المتكلم والغائب، في تمهيد كتابه الذي تضمن الحديث عن غرض الكتاب، وذكر أهم الموضوعات التأسيسية التي يجب أن يبدأ بها صناعة النحو وأن هذه الصناعة تقتضي ترتيباً لا بدّ أن يبدأ بما هو عامّ مشترك بين اللغات وأساسيّ في كلّ نظام لغويّ، وهو الألفاظ المفردة التي تتجاوز أهميتها– من وجهة نظره– معرفة الإعراب، وهي الألفاظ المتصلة بالتثنية والجمع، وشكل المذكر والمؤنث، وشكل الإخبار عن الضمائر الثلاثة.

أمّا الموضع الذي تردد فيه ذكر مصطلح ضمير الحاضر على نحو لافت فكان الباب الثالث من الجزء الخاصّ بالأشكال، وقد أفرد هذا الباب[101] للقول في الضمائر الدالّة بشكلها وبنيتها على الوجوه الثلاثة؛ يقول ابن رشد: " والضمائر تدلّ بشكلها وبنيتها

(100) الضروري، ص (41).
([101]) الضروري، الصفحات: (43-47)..

على الوجوه الثلاثة، أعني أنها تنقسم إلى ثلاثة ضمائر: ضمير المتكلم، وضمير الحاضر، وضمير الغائب"[102].

الجُمل الجزئيَّة

ورد هذا المصطلح عند ابن رشد في موضع واحد في الباب الخامس من جزء الكتاب الثاني الذي خصصه للأشكال الثلاثية[103]، وذلك عند كلامه على الاسم الموصول وصلته حيث يقول: " ويخصّ هذه الأسماء الموصولة أنها مع صلتها بمنزلة الاسم الواحد لا يفصل بينهما بشيء، وهي توصل بالفعل وبالجمل الجزئية، وهي تقع موقع الاسم الواحد في كلّ موضِع يقع فيها[104] الاسم"[105].

والظاهر من كلامه أنه يقصد بالجمل الجزئية صلة الموصول فيما عدا الفعلية لتفريقه بين نوعين من الصلة التي يوصلُ بها الاسم الموصول: الصلة الفعل، وهي الجملة الفعلية، والجُمل الجزئيّة، وهي خلاف ذلك، أي الاسمية و شبه الجملة.

الاسم المنكور

وهو مصطلح يستعمله بالتناوب مع مصطلح النكرة بمعنى واحد؛ وقد ورد ذكره في مواضع مختلفة من الكتاب[106]، ويقول في تعريفه: "والاسم المَنكور هو الذي يدلّ على شيء غير معيّن إمّا شخص وإمّا نوع أو جنس؛ مثل قولك: رأيت رجلاً وأبصرت حيواناً وجاءني إنسان. وهذا إنّما يلحق الاسم، أعني أنْ يكون نكرة، إذا دلّ

([102]) الضروريّ، ص(43).

([103]) يقول: " إنّ الأشكال هي بالجملة ثلاثة أجناس: شكل التثنية والجمع، وشكل التذكير والتأنيث، وأشكال الإخبار عن المتكلّمين الثلاثة"، الضروريّ، ص(31).

([104]) هكذا في الأصل.

([105]) الضروريّ، ص(50 - 51).

([106]) انظر على سبيل المثال الصفحات: 17، 77، 80.

اسم الصنف أو النوع أوالجنس على شخص من أشخاص ذلك النوع أو الصنف من غير أن يكون هنالك عُرف يدلّ على اختصاصه بشخص محدود أو نوع محدود"[107] .

ففي هذا النصّ استعمل ابن رشد اللفظين المنكور والنكرة على سبيل الترادف، ما يؤكّد عدم اختصاص أيّ منهما بما يتميّز به من الآخر، فضلاً عن أنّ هذا النصّ يأتي لبيان القسم الثاني من أقسام الاسم وهو النكرة بعد كلامه على المعرفة، القسم الأول، وفقاً لتقسيم النحاة، وكان قدّم لذلك بقوله: "جَرَت عادة النحاة أن يقولوا إنّ الأسماء منها مَعرِفَة ومنها نَكِرَة، وهي وإن كانت أسماء عرفية في هذه الصناعة فمعرفتها ضروريّة فيها"[108]. كما أنه في موضع آخر يسمّي النكرة الاسم المُنكَّر، وذلك في تعليقه على الاستعمال القرآني لكلمة "بقرة" في قوله تعالى: "... إنّ الله يأمركم أن تذبحوا بقرة"[109] حيث وقعت المخاطبة وطالت بين موسى وقومه لتعيين البقرة المقصودة وذلك "لكون البقرة اسماً مُنكراً"[110].

الأسماء المظهرة

ويعدّها الأسماء الأُوَل الحقيقية[111] التي يطابقها حَدّ الاسم الذي قرره: " لفظ يدلّ على معنى غير مقترن بزمانٍ مُحَصَّل"[112] . أما أقسام الاسم الأخرى: المُضمَرَة والمُبهَمَة والموصولة فقد سمّاها النحاة أسماء لأنها تحلّ محلّ الأسماء، لكنها أكثر

([107]) الضروريّ، ص(17).
([108]) الضروريّ، ص(16).
([109]) سورة البقرة، الآية 67.
([110]) الضروري، ص(18).
([111]) الضروري، ص (14).
([112]) الضروري، ص(11).

مطابقة لحدّ الحرف من حدّ الاسم " ولذلك كان القدماء يعدّونها في الحروف وكأنّ طبيعتها متوسّطة بين الطبيعتَين"[113].

والأسماء المظهرة هي المسمّاة الظاهرة عند النحاة، ولعلّ تسميتها مُظهَرَة راجِع إلى جعل المصطلح متسقاً مع المصطلحات الأخرى الدالة على بقية الأسماء؛ إذ جاءت جميعها بصيغة اسم المفعول: المُضمَرَة والمُبهَمَة والموصولة، كما أنّ العدول عن اسم الفاعل إلى اسم المفعول في اختيار المصطلح في هذا الموضع أقرب إلى طبيعة استعمال اللغة عموماً وورود الأسماء في الجمل خصوصاً، فهي ترد مضمرة أو مظهرة بفعل مستعمل اللغة الذي يُظهِر أو يُضمِر. ولذلك يمكن القول إن مصطلح الأسماء المُظهَرة أكثر مناسَبة من مصطلح الظاهرة، فضلاً عن اتساقه مع المصطلحات الأخرى في الحقل نفسه.

خاتمة

تُظهر الدراسة بصورة جلية أن كتاب ابن رشد " الضروري في صناعة النحو " يُعدّ علامة فارقة في تاريخ التآليف النحوية، ونستند في مذهبنا هذا إلى أن إسهامه النحويّ يتميز بجدّة الطرح الذي يقدمه ونظره العميق في الدرس النحوي العربي ومحاولته إعادة صياغة أسس علم النحو بطريقة جديدة ومختلفة؛ كما أن الكتاب يمثّل مصدراً مهماً وفريداً للمصطلحات النحوية التي استعملت خلافاً للمعهود في الدرس النحويّ التقليديّ؛ فقد ظهر أن ابن رشد قد تفرّد بمصطلحات جاءت مفارقة لما شاع بين النحويين أو استقر في زمن ابن رشد المتأخر، نسبيّاً، عن عصر التآليف النحوية التأسيسية.

(113) المصدر السابق نفسه.

ومع أن ابن رشد يأتي بمصطلحات لم تكن مألوفة في الدرس النحويّ، فإن ابن رشد لم يقصد قصداً إلى مخالفة النحاة في الاصطلاح أو التعريف، فهو، في الأعمّ الأغلب، لا يخرج عن مصطلحاتهم التي أضحت مستقرّة، ما دام ذلك لا يؤثر في صناعة النحو، لذلك اكتفت الدراسة باستكشاف فكر ابن رشد النحوي فيما يتصل بالمصطلحات النحوية التي تفرد بها وجاء بها على غير معهود النحاة ومألوفهم، وذلك في إطار لا ينفكّ عن مشروعه التجديديّ في نظرية النحو العربي، والوقوف على مفاهيمه النحوية المتصلة بهذه المصطلحات وربطها بما يوازيها في التراث النحويّ.

ويمكن أن تعدّ هذه الدراسة مقدمة لدراسات أخرى تعتني بقضايا المصطلح النحويّ في كتاب ابن رشد مما يتصل بتعدد المصطلح وصيغته بين البسيط والمركّب وترادف المصطلحات وتعريفاته الاصطلاحية، فضلاً عن ضرورة إقامة دراسات تهتمّ بنظرية ابن رشد النحوية أو مشروعه التجديديّ.

مراجع البحث

- الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1964م.
- الجرجاني، الشريف، التعريفات، تحقيق: محمد عبد الحكيم القاضي، دار الكتاب المصري، بيروت، لبنان، ط1، 1991م.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (393 هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط2، بيروت، 1979م.

– حجازي، محمود فهمي ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، 1995م.

– حدوارة، عمر، المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين، دار الإتقان، الجزائر.

– حسان، تمام، الأصول: دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، مصر، 2000م.

– حمود، خضر موسى، النحو والنحاة: المدارس والخصائص، عالم الكتب، ط1، لبنان، 2003م.

– الخثران، عبد الله، مصطلحات النحو الكوفي، دراستها وتحديد مدلولاتها، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1990م.

– ابن رشد، تلخيص كتاب أرسطو طاليس في العبارة، تحقيق: محمد سليم سالم، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة– مصر، 1978م.

– ابن رشد، تلخيص كتاب المَقولات (لأرسطو طاليس)، تحقيق: محمود قاسم، مراجعة وتقديم: تشارلز بترورث وأحمد عبد المجيد هريدي، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، 1980م.

– ابن رشد، أبو الوليد، الضروريّ في صناعة النحو، تحقيق ودراسة: منصور علي عبد السميع، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة– مصر، 2002م.

– الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس: تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

– الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1986م.

– السامرائيّ، إبراهيم، المدارس النحويّة، أسطورة وواقع، دار الفكر، ط1، عَمّان، 1987م.

– السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: حمدي عبد الفتاح خليل، كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، ط2، مصر.

– طليمات، غازي المفهوم النحوي في كلّيّات الكفوي، مجلّة كليّة الدراسات الإسلاميّة واللغويّة، 1994م.

– الطنطاويّ، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المنار، مصر، 1991م.

– ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، ط(5).

– عبابنة، يحيى عطية، تطور المصطلح النحوي البصري : من سيبويه حتى الزمخشري، جدارا للكتاب العالمي، عَمّان، 2006.

– عبد الرحمن، ممدوح، العربية والفكر النحويّ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1999م.

– عبد الغني، أحمد عبد العظيم، المصطلح النحوي، دراسة نقديّة تحليلية، دار الثقافة للتوزيع والنشر، الفجالة، القاهرة، 1990م.

– عثمان، رياض، المصطلح النحوي وأصل الدلالة : دراسة إبستمولوجية تأصيلية لتسمية المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، 2009م.

– العكبري، أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلوانيّ، دار الشرق العربي، بيروت، 1992م.

– الغرناطي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج1 : 33، 81، 85، ط دار القلم دمشق 1998م.

– الغزالي، أبو حامد، المستصفى من علم الأصول، دار الكتب العلميّة، ط2، بيروت، 1983م.

– الفارابي، أبو نصر، كتاب في المنطق: العبارة لأرسطو، تحقيق: محمد سليم سالم، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة– مصر، 1976م.

– ابن فارس(395 هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان.

– الفراهيديّ، الخليل بن أحمد، معجم العَين، تحقيق: إبراهيم السامرائيّ ومهدي المخزوميّ، دار الرشيد للنشر، العراق.

– القوزيّ، عوض، المصطلح النحويّ: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجريّ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1، السعودية، 1981م.

– الكفوي، أبو البقاء، الكليّات، معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1993م.

– مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، 1983م.

المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، ط3، لبنان، 1986م.

– مكرم، عبد العال سالم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، مصر، 2006م.

– ابن منظور، محمد بن مكرم (711 هـ)، لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2003 م.

– المهيري، عبد القادر، إشكالية التأريخ لنشأة المصطلح النحويّ، مجلة المعجمية، تونس، 1989م.
– موعد، محمّد، مدرسة الأندلس النحويّة أم الدرس النحويّ في الأندلس، مجلة التراث العربيّ، ع 91، دمشق– سوريا، 2003م.

أبحاث غير منشورة

– الحداد، عبد العزيز عبد العزيز المرسي، الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، إشراف أ.د/ عبد العظيم حامد محمد هلال، كلية اللغة العربية بالزقازيق، 2005م.
– كرام، قمرة، المصطلح النحوي في آثار محمد الطاهر التليلي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب واللغات/ جامعة قاصدي مرباح ورقلة/ الجزائر/ 2010م.

مراجع أجنبية

- Auger, P., et Rousseau; JL., *Méthodologie De La Recherche Terminologique*, Québec, Office de la Langue Française, 1978, p. 31.

- Centre National de Recherche Scientifique, *Trésor de Langue Française*, Paris, 1976, Tome 1.

- Dubois, J., *Dictionnaire de la Linguistique et des Siences du Langage*, Larousse, Paris, 1994, p. 480.

- Du Brsse, B., *La définition teminologique, Acte du colloque La Définition*, organisé par le CELEX (centre d'études du lexique) de l'université Paris-nord, Larousse, Paris, 1990.

- Felber; H., *Quelques questions fondamentales au sujet de la terminologie*, INFOTERM, 1981, p. 50.

- Rey, A. *La terminologie: noms et notions*, Presse Universitaire de France, 2nd édition, Paris, 1992.

- Rondeau, G., *Intoduction à la Terminologie*, Gaetan Morin, 2end édition, Québec, 1991, p. 19.